



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس النواب

كلمة السيد الحبيب المالكي
رئيس مجلس النواب
في اختتام أشغال المؤتمر البرلماني الدولي حول الهجرة

الرباط، مقر مجلس النواب 7 دجنبر 2018

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه الأكرمين

السيدة رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي
الشهيد رئيس مجلس المستشارين
السيئات والشادة رؤساء البرلمانات الوطنية
الزميلات والزملاء
السيئات والسادة

نختتم أشغالنا بعد يومين من المناقشات الصريحة والغنية، والمداخلات المفيدة، والاقترحات البناءة بشأن قضية مركزية في عالم القرن الواحد والعشرين، قضية ترتبط بحرية تنقل الأشخاص، وبحقوق الإنسان.

وأود في البداية أن أثني على جودة المناقشات، وأشكر بالخصوص، الخبراء الذين أغنوا نقاشنا وجعلونا أكثر في صورة إشكالية عالمية. كما أشكر جميع الوفود التي تحملت عناء التنقل إلى المغرب عربونا لاهتمامها بهذا الموضوع وتقديرا لجهود وسياسة المملكة المغربية في شأن الهجرة. وأود أن أثني أيضا على جهود كل من ساهم في تنظيم وإنجاح هذا الملتقى من الاتحاد الدولي والإدارات المغربية والأمن الوطني وإدارتي مجلسي البرلمان.

وفي ختام هذه المناقشات، وإذا كان من خلاصات يمكن استنتاجها، فإنها كالتالي:

تتمثل الخلاصة الأولى في أننا لا نختلف في التشخيص، في تشخيص ظاهرة الهجرة، وأسبابها، والتحديات التي تطرحها بالنسبة للبلدان الأصلية وبلدان الاستقبال والعبور.

الخلاصة الثانية تتمثل في تقاطع أغلب المداخلات حول الأهمية الخاصة للمساهمة البرلمانية، ودور البرلمانات، في معالجة ظاهرة الهجرة، والتحديات التي تطرحها، والتأكيد على أن مقاربات واقتراحات البرلمانيين للهجرة جد متقدمة، وهذا أمر طبيعي ما دام البرلمانيون هم ممثلون للشعوب بالدرجة الأولى.

الخلاصة الثالثة تتمثل في اتفاننا على أن معالجة إشكالية الهجرة وتديبرها يتطلب تعبئة الإمكانيات التي لا يمكن لبلد لوحده، سواء كان بلدا مُصدرا للهجرة أو بلد عبور أو استقبال، أن يوفرها أو يتوفر عليها لوحده. ومعنى لذلك أننا نتقاسم القناعة بضرورة تقاسم أعباء الهجرة، وبضرورة العمل معاً وسوياً، على التصدي لجذور الظاهرة أي الفقر، والنزاعات والحروب وتدايعات الاختلالات المناخية، وتوفير أسباب التنمية والإمكانيات الضرورية لتحقيقها. إن الأمر يتعلق بالمسؤولية الدولية المشتركة إزاء التحديات المعاصرة، وبجعل الناس تثق في النظام العالمي ومؤسساته.

الخلاصة الرابعة وتتمثل في أننا تمكّننا من خلال ملتقانا البرلماني، من التعرف على سياسات عدد من البلدان في مجال الهجرة. وهذا أمر مفيد لتديبر هذه الظاهرة في المستقبل. وتمكنا أيضاً من التعرف على واقع الهجرة والنزوح واللجوء في بعض المناطق التي تشهد عمليات نزوح كبرى داخل وخارج الحدود جرّاء الحروب والنزاعات الداخلية من خلال عروض الخبراء. وقد قرّبنا ذلك من حجم المعاناة ومن طبيعة حركات الهجرة، ولكنه مكّننا، بالأساس، من تأكيد قناعة أساسية وهي أن الحروب والنزاعات سبب رئيسي في مآسي الهجرة، وهو ما يتطلب منّا، كبرلمانيين، في إطار الاتحاد البرلمان الدولي والبرلمانات الوطنية العمل الحثيث على الوقاية من النزاعات وتسويتها بالطرق السلمية.

الخلاصة الخامسة تتمثل في أن المناقشات مكنتنا أيضاً من تأكيد فرضية أساسية، تتمثل في أن الهجرة مثمرة ومفيدة ومنتجة وأنها فرص للتنمية والتطوير، وسيكون الاعتماد عليها حاسماً في عدد من البلدان التي تعرف تراجعاً في النمو الديموغرافي، ومعنى ذلك أن للهجرة فعلا فوائد كبرى، وأنها ستكون عاملاً لإنقاذ لاقتصادات بعض البلدان، لأنها ستعوض تراجع حجم القوى العاملة

والمهارات في عدد من المهن والخدمات في بلدان الاستقبال. وهذا مُعطى يتأسس، كما بينت بعض العروض، على دراسات ومعطيات إحصائية.

الخلاصة السادسة تتمثل في الأدوار الموكولة إلينا كبرلمانيين، في إطار الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات البرلمانية المتعددة الأطراف الأخرى القارية والجهوية، وفي إطار برلماننا الوطنية ومسؤوليتنا في الرقابة على سياسات الهجرة، وفي ضرورة تمثُّل قيم ومبادئ حقوق الإنسان، والتسامح، والتعايش والانفتاح، ونحن نشعر للهجرة، أو نصادق على المواثيق الدولية ذات الصلة، أو نُقيِّم سياسات الحكومات. فالمكانة المؤسساتية والسياسية والاعتبارية للبرلمانات وتعدد وتنوع مكوناتها تجعلها في طليعة المؤسسات التي عليها أن تُرافع من أجل العدالة في قضية الهجرة.

وكما سبق لي أن أكدت، فإن مصادقة الحكومات على الميثاق العالمي حول الهجرة بمراكش يُطوِّقنا بعدة مسؤوليات. إذ علينا أن نحافظ على هذا التوجه في النقاش وعلى هذه التعبئة، وتعزيز التنسيق والعمل المشترك من أجل أن نتمكن معا من تحقيق الأهداف 23 التي يتضمنها الميثاق وتصريفها في تشريعات وسياسات عمومية وبرامج متنوعة.

الخلاصة السادسة تتمثل في توفير آليات المواكبة لمسار تحقيق وإعمال أهداف الميثاق. وهنا استحضرُ الدور البيداغوجي والتمثيلي للبرلمانيين ودور المجتمع المدني، وخاصة دور الإعلام. ذلكم أن طريقة مقاربة الهجرة وكما يتم تصويرها وتقديمها للرأي العام، لا تخدم لا المهاجرين، في بلدان الاستقبال وعلى مجتمعات الاستقبال لأنها تعتمد التضخيم والتهويل، والخلط بين الهجرة وظواهر أخرى كالإرهاب والتطرف.

السيدة الرئيسة،
الزميلات والشعاع البرلمانيين،
السيدات والسادة

على مدى أكثر من عشرة أيام، تعيش المملكة المغربية، هنا في الرباط وفي مراكش على إيقاع نقاش دولي عميق لموضوع الهجرة وما تطرحه من تحديات. وهذا الاحتضان طبيعي كوننا بلد ذو تقاليد استقبال أصيلة ومتأصلة، وهو طبيعي أيضا لأن بلادنا تعتمد، كما سبقت الإشارة إلى ذلك سياسة هجرية دامجة وإدارية ومنفتحة.

وبالتأكيد، فإن هذه السياسة التي يراها في الميدان جلالة الملك محمد السادس رائد الاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة ستتواصل، وستتحسن أكثر، وسيكون البرلمان المغربي، بالطبع في قلب المؤسسات الحريضة على أعمالها، كما سيكون في قلب عمل المجموعة البرلمانية الدولية لبلوغ أهداف الميثاق.

أشكركم على حضوركم ومشاركتكم ومساهمتمكم.